

ماذا بعد رفع العقوبات عن إيران؟

أقرت الصحف الأميركية الصادرة أمس الثلاثاء مساحات واسعة في صفحتها لتناول الاتفاق النووي مع إيران بعد دخوله حيز التنفيذ قبل ثلاثة أيام. واختلفت زوايا تناول باختلاف مواقف تلك الصحف من إدارة الرئيس باراك أوباما.

فقد اعتبر نيكولاس بيرنز نائب وزير الخارجية الأميركي السابق، في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» المؤيدة لأوباما، هذا التطور في الأحداث بمثابة نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، واصفاً بدء تنفيذ الاتفاق بأنه «يوم نارو وواعد» بالنسبة إلى واشنطن وطهران. غير أنه مع ذلك رأى أن إيران تظل «حصصاً قويا» لأميركا في صراعات الشرق الأوسط كافة.

وقال إن الاتفاق النووي ستكون له تبعات متعددة، فإيران بعد رفع العقوبات عنها ستصبح لاعباً رئيسيا في أسواق الطاقة العالمية. ولن تكون دولة منبوذة سياسيا في نظر معظم دول العالم.

والأهم من ذلك -براي بيرنز- أن هذا الاتفاق يجنّب الشرق الأوسط احتمال نشوب حرب كبرى ثالثة، وأن مساعي إيران للحصول على أسلحة نووية قد أبحجت على الأفل في الوقت الراهن.

وأشاد الكاتب بدهج أوباما في التعامل مع الملف النووي الإيراني، معتبراً الجوء إلى الدبلوماسية كأداة مفضلة في الاستراتيجية الأميركية، من أفضل النتائج الواعدة للاتفاق. وقال إن تشديد أوباما على أهمية الدبلوماسية في أعقاب تدخلات واشنطن في أفغانستان والعراق، يجعله يعتقد أنه بذلك يعيد النظر في مفهوم الريادة الأميركية في العالم بشكل بناء وواقعي أكثر من ذي قبل.

وعلى النقيض، شنت صحيفة «واشنطن تايمز» المعروفة بميولها اليمينية المناصرة للحزب الجمهوري، هجوما عنيفا على الاتفاق. فحُثت عنوان «رئيس لطيف مع إيران»، كتب دان بيرتون في الصحيفة قائلا: «منذ الولة الأولى في عهد الإدارة الحالية بدا لي أن الرئيس أوباما ومستشاريه قد استبد بهم هاجس خطير تمثل في نظرتهم إلى العالم كما يريد أوباما لكما هو عليه في الواقع، والنتيجة.. كما هو متوقع.. جاءت كارثية للولايات المتحدة وحلفائها».

وأضاف: «البعض يقولون إن أوباما رجل ضعيف وغير حاسم. لكنني أعتقد أنه يعرف بالضبط ما يفعله»، وأوضح أن التحدي الأكبر الوحيد الذي يواجه العالم اليوم -بما فيه الولايات المتحدة- يتمثل في الإرهاب الإسلامي المتطرف، مشيرا إلى أن الرئيس يرفض الانتداب معه داخل أميركا.

ووصف بيرتون في مقاله السياسة الخارجية لأوباما - من أوكرانيا إلى كوريا الشمالية - بأنها كارثة. وقال إن ميل الرئيس لدفن رأسه في الرمال وبتكاد حتى وجود أنظمة إسلامية متطرفة أمر مثير للقلق جدا. وفي مقال نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال»، كتب بريت ستيفنس أن السياسة الخارجية الليبرالية اليوم مبنية على الاسترضاء المغلف بدار من الالقعية داخل إطار من المساواة الأخلاقية.

وعندما يتعلق الأمر بسياسة أميركا تجاه إيران، «فإنها تصنع الاعتقاد باننا ارتكبنا من الأخطاء بقدر ما ارتكبه الإيرانيون بحقنا، وأن مصالح أمننا القومي تتطلب منا التوصل إلى تفاهات مع الإيرانيين، وأن أفضل وسيلة لتبديد الشكوك وتقليص نفوذ المتشددين الإيرانيين بمرور الزمن تكمن في استقطاب المعتدلين أكثر وأكثر، وإبداء مرونة دبلوماسية أكبر وأكبر».

لكن ستيفنس يرى أن ذلك لا يعود أن يكون محض نظرية ثبت خطأها بالتجربة عند كل منعطف. وخلص إلى القول إن إيران ستصبح دولة طبيعية فقط إذا ما حُثت عن أن تكون جمهورية إسلامية، ضعيفاً إن السؤال الوحيد هو: ما مدى استعدادنا لإزالة انفسنا في سعينا لتطبيع العلاقة، مع إيران؟». وبرزت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» تقريراً أخباريا كشف عن أن الجنود الإيرانيين انتزعو شريطي كترونيئين من جهازَي هاتف نقال يعملان عبر الأقمار الصناعية كانتا بحوزة البحارة الأميركيين العشرة الذين احتجزتهم طهران آنف في تغلق سراهم الأسبوع الماضي.

وبلغت الصحيفة عن وزارة الدفاع الأميركية (البيتاغون) أن الإيرانيين احتفظوا بالشريطين لكنهم أعادوا كل قطع السلاح والذخيرة والمعدات عند الإفراج عن البحارة.

وقالت أول تقرير علني يصدر عن القيادة المركزية الأميركية حول تفاصيل حادثة احتجاز البحارة بعد دخول الزورقين الحربيين الذين كانا يقلانهم إلى مياه إيران الإقليمية، لم يُجب عن السؤال المهم المتعلق بسبب انحراف طاقتي الزورقين عن مسارهما في الخليج.



آبي يريد تخليص سيّد الكرملين من العزلة!

تطرّقت صحيفة «نيزفيسياميا غازيتا» الروسية إلى دعوة رئيس الحكومة اليابانية إبي الحوارج مع موسكو في شأن المسائل الدولية، مشيرة إلى استعداده لزيارة موسكو أو لدعوة بوتين كي يزور طوكيو.

وجاء في المقال: دعا رئيس الحكومة اليابانية شينزو آبي إلى انخراط روسيا - إلى جانب G7 - في تسوية النزاع في الشرق الأوسط. وهذا أعلن عن استعداده لزيارة روسيا أو لدعوة الرئيس بوتين كي يزور اليابان لمناقشة مسائل الحدود المعلقة. ورغم أن اليابان لا تدعو إلى إعادة العوضو لروسيا في مجموعة الدول المتقدمة، إلا أن مبادرة آبي قد تزعده واشنطن، فاليابان، بحسب رأي الخبراء، تريد استعراض استقلاليتها في المحافل الدولية.

يستخدم الكاتب البريطاني المشهور جون لي كاربه في تسمية إحدى رواياته عن الجاسوسية كلمات «العودة من البرد»، وهذا التعبير استخدمته صحيفتا «فايننشال تايمز» البريطانية و«نيكي» اليابانية اللتان أجرتا مقابلة مع آبي، في وصفها المبادرة الدبلوماسية لرئيس الحكومة المقدم، في شأن التعاون مع روسيا.

ماذا اقترحت اليابان يا ترى؟ بما أن اليابان تتراس هذه السنة «مجموعة G7» فإن آبي يتوحي التوجه إلى موسكو أو دعوة الرئيس الروسي إلى طوكيو، مشيرا إلى أن مناقشة توتر العلاقات بين إيران والمملكة السعودية والنزاع السوري وتهديدات الإسلام الراديكالي «ستسعي منا تعاونا بناءً مع روسيا».

فحسب «فايننشال تايمز»، علّقت «مجموعة G8» عضوية روسيا بعد انضمام شبه جزيرة القرم إلى إليها والمشاكل في جنوب شرق أوكرانيا. وقد انضمت اليابان إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة ضدّ روسيا. ولكن آبي قال بوضوح إنه يريد العمل مع بوتين، وأضاف: «باغتاري رئيسا لمجموعة G7، يجب على إيجاد حلول لكل ما يتعلق باستقرار المنطقة والعالم، مشيرا إلى المشاكل الحدودية المعلقة مع روسيا بسبب جزر الكوريل، وإلى أن الحوار مع روسيا والرئيس بوتين مهم جداً.

من جانبها نشرت «نيكي» النص الكامل للمقابلة مشدّدة على قول آبي: «على الرغم من مضي 70 سنة على نهاية الحرب، لم توقع روسيا واليابان حتى الآن معاهدة سلام. وهذا ليس طبيعيا. الرئيس بوتين يتفق معي في هذا، أنا أريد إجراء محادثات معه لتسوية مسألة الحدود وتوقيع اتفاق سلام».

هل هذه التصريحات تشير إلى تغيرٍ في الموقف الياباني في شأن العلاقة مع روسيا؟

يجيب عن هذا السؤال رئيس مركز الدراسات اليابانية في معهد الشرق الأقصى فاليري كيستانوف بالقول: «يمكن اعتبار هذا نوعا من تحول نحو روسيا على خلفية العقوبات وعلى خلفية الإبعاد التي ينتهجها زعماء الغرب ضد بوتين. ولكن وراء كل هذا تكمن رغبة آبي في تسوية مشكلة الحدود. إنه يراهن على بوتين. فقد أعلن آبي مرارا أنه يريد تسوية هذه المشكلة ما دام يشغل منصب رئيس الحكومة. ولكن الموقف الياباني لم يتغير جوهريا. يجب على روسيا إعادة الأراضي الشمالية، عند ذلك فقط يتم توقيع معاهدة السلام وفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما».

الخبراء محللون تصريح بوتين بضرورة التوصل إلى تعادل: هل يعني إعادة جزيرتين وفق إعلان 1956، أم تقسيم مساحة الجزر الأربع مناصفة؟ يضيف كيستانوف إن كيبي تصورات عدّة في شأن ضرورة التعاون مع روسيا. لأنه شخصيا يعاني من عزلة في منطقة شمال - شرق آسيا. كما أن ما يشكل حدودية جدية مع الصين وكوريا الجنوبية، وتكاملها لا ترتغيان حتى في الحدّث عن هذا الموضوع. ولكن روسيا مستعدة للحوار. ويقول: «آبي بهذا يقول للصين وكوريا الجنوبية: انظرا، نحن نناقش مع روسيا هذه المشكلة المعقدة. لماذا انتمما متشدتان بهذا الشكل؟».

وحسب كيستانوف، تنتشر من جانب آخر في اليابان أحاديث عن الخطر الصيني بسبب قوة جيش الصين وتطوّره. لذلك يبدو اليابانيون قلقين من التقارب الصيني. الروسي ليمثل في مجال الاقتصاد والسياسة، إنما في المجال العسكري. ومن المحتمل أن يكون التحول نحو بوتين فصل روسيا عن الصين بعض الشيء.

إضافة إلى هذا، هناك دوافع أهم لأبي. فقد أعلن أن على اليابان أن تصبح زعيمة الدبلوماسية العالمية عام 2016، أي أنها منه يحاول كسب النقاط في مجال التوسّط بين روسيا والغرب.

البناء

ترحيب عالمي برفع العقوبات عن إيران

يقابله قلق سعودي - صهيوني

ما إن أُعلن عن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، حتى سارعت دول غربية عدّة إلى الترحيب بهذا القرار، لا بل إلى إنعاش اتفاقيات اقتصادية بينها وبين طهران. بينما انبرت «مملكة الرمال» متماشية مع الكيان الصهيوني الغاصب، إلى إدانة هذا القرار وإبداء «القلق» إزاءه.

في هذا الصدد، نشرت صحيفة «إنديبننت» البريطانية مقالاً اعتبر أنّ رفع العقوبات يمثل خطوة إيجابية في المنطقة. ونقلت عن مراسلها في روما، قوله إن إيران لم تُصع أيّ وقت في إعادة دخولها إلى النظام المالي العالمي ورفع العقوبات عنها، إذ عقدت صفقات جاهزة الآن مع شركات فرنسية وألمانية. فضلاً عن مسارعة الرئيس الإيراني للقيام بجولة أوروبية هي الأولى منذ رفع العقوبات عن بلاده الأمر الذي مكن إيران من استعادة علاقاتها التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة. ويقول المراسل إن إيران عقدت صفقة تقدر قيمتها بعشرة مليارات دولار مع شركة «إيرباص» الفرنسية لشراء 114



«إنديبننت»: رفع العقوبات عن إيران سيؤدي

إلى تحسين مستوى معيشة الإيرانيين العاديين

نشرت صحيفة «إنديبننت» البريطانية مقالاً حول رفع العقوبات عن إيران بعد الاتفاق في شأن برنامجها النووي، قائلة إنه رغم رفع العقوبات، يمثل خطوة إيجابية في المنطقة، إلا أن ثمة خطر يكمن في أن الثروة يمكن أن تقوي المتشددين في إيران.

وتشير الصحيفة إلى أن العالم بات مكاناً أكثر أمناً الآن مع تعطيل قدرة طهران على بناء أسلحة نووية ووضع سلطات رقابية عليها تجعل إمكانية الخداع (في شأن نشاطاتها النووية) أمراً صعبا.

وتضيف أن فتح أبواب البلاد، التي تضمّ 80 مليون نسمة ممن هم في حاجة ماسة إلى التحديث، ومع توفر المال اللازم لذلك، يقدم سوقا جديدا كبيرا في الاقتصاد الدولي الذي يشكو من الركود. والشركات في الدول الصناعية الكبرى بدأت في التناقص لظف فوائده ذلك.

وتأمل الصحيفة أنه على المدى البعيد، سيؤيّد الاتفاق الإصلاحيين الملتفين حول الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي يريد أن يجعل من إيران بلداً أكثر طبيعية وغير منبوذة، لا بل تلعب دوراً في العالم يناسب ماضيها الغني وإمكانياتها الكبيرة.

وتقول الصحيفة إن روحاني الذي رحب بالاتفاق ووصفه بأنه صفحة ذهبية في التاريخ الإيراني، سيحمل رسالة المشاركة هذه خلال زيارته إلى فرنسا وإيطاليا الأسبوع المقبل.

وتشدّد الصحيفة على أن رفع العقوبات واطلاق نحو 50 مليار دولار أو أكثر من أرصدة إيران المجمدة سوفدان إلى برنامج استثمار محلي سيحسن من مستوى معيشة الإيرانيين العاديين، ولكن ثمة سبب قوي للخشية من أن بعضاً من ذلك، على الأقل، سيذهب لتلجيج الصراعات في المنطقة من سورية واليمن إلى نشاطات حزب الله وحماس ضدّ «إسرائيل».

وتخلص الصحيفة إلى أن الأمل معقود على أن تطور المعتدلون بقيادة الرئيس روحاني والمدعومون من جيل الشباب الإيرانيين المعتششين إلى الاتفاق على العالم والالتحاق بركبّه، ولكن إذا وقع فشل في تحقيق تحسينات اقتصادية وجعلها واقعاً ملموساً، فقد يعطي السخط الجماهيري الناجم عن ذلك فرصة للمتشددين كي يضربوا ثابتيه.

ونشرت الصحيفة نفسها تقريراً لمراسلها في روما يستيق زيارة الرئيس الإيراني روحاني إلى إيطاليا وفرنسا، ويشير التقرير إلى أن إيران لم تضع أيّ وقت في إعادة دخولها إلى النظام المالي العالمي عنية رفع العقوبات عنها، إذ عقدت صفقات جاهزة الآن مع شركات فرنسية وألمانية- فضلاً عن مسارعة الرئيس الإيراني للقيام بجولة أوروبية هي الأولى منذ رفع العقوبات عن بلاده الأمر الذي مكن إيران من استعادة علاقاتها التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة.

ويقول التقرير إن إيران عقدت صفقة تقدر قيمتها عشرة مليارات دولار مع شركة «إيرباص» الفرنسية لشراء 114 طائرة جديدة، بحسب تقارير الصحافة المحلية.

ونشرت صحيفة «غارديان» البريطانية تحليلاً لآيان بلاك تحت عنوان «قلق شديد في السعودية لعودة الدولة المبرّدة» في إشارة إلى إيران، تستعير أمثلة عودة الآين المبرأ والصّال من الإنجيل.

ويقول بلاك إن المملكة العربية السعودية لم تعترض رسمياً على اتفاق تحجيم برنامج إيران النووي ورفع العقوبات عنها، لكنها تراقب بقلق شديد متابعة الجيوب الأميركي باراك أوباما للاتفاق التاريخي، وتشكو من عملية استرضاء عدو غير جدير بالثقة على حساب حليف مخلص للولايات المتحدة. ويشير المقال إلى أن السعودية ودول الخليج خسرت مليارات الدولارات لحظة عودة الجمهورية الإسلامية إلى الأسواق النفطية العالمية، وإلى أنه في الوقت الذي ترك فيه انخفاض أسعار النفط الخام تأثيرات كبيرة فإن خوف هذه البلدان الأكبر من إيران، التي هي في فورة تدفق الإيرادات عليها، ستتسحب على تكثيف نشاطاتها في الشرق الأوسط غير المستقر والغارق في دوامة العنف.



«ديلي تلغراف»:

كاميرون سيدعم منع النقاب في بريطانيا

نشرت الصحيفة تحت عنوان «كاميرون سيدعم منع النقاب» للنساء المسلمات في بريطانيا.

وتشير إلى أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بعد مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الشباب من السقوط في براثن التطرّف. وتتلق التلميحات عن كاميرون إشارته إلى أن النساء المسلمات قد يمنعن من ارتداء النقاب في المدارس أو المحاكم أو المؤسسات البريطانية الأخرى. وتقول الصحيفة إن الحكومة البريطانية ستعدّ لإعلان سلسلة من الإجراءات تهدف إلى منع المسلمين البريطانيين من تبني الأفكار المتطرفة أو السفر إلى الشرق الأوسط للانضمام إلى جماعات داعية مثل تنظيم «داعش». ومن بين هذه الإجراءات تجريم عملية فصل عن الرجال في البنابات العامة، تلك التي تقوم بها بعض المنظمات الإسلامية في إجبار النساء على الجلوس في أماكن منفصلة.

كما أعلن كاميرون عن أن عشرات الآلاف من النساء المسلمات سواجهن أمر الإبعاد من بريطانيا ما لم ينجحن في اختيارات اللغة الإنكليزية بعد مضيّهن إلى بريطانيا بتأشيرة الالتحاق بأبواجهن.

وتنازلت صحف بريطانية أخرى مثل «غارديان» و«تايمز»، لإجراء رئيس الوزراء الجديدة لمكافحة التطرف، والتي تتضمن أيضاً تخصيص مبلغ 20 مليون جنيه استرليني لمساعدة عدد 190 ألف امرأة مسلمة في إكتناراً ممن لا يجندن اللغة الإنكليزية على تعلمها، إذ يشترط بعد سنتين ونصف السنة أن ينجحن في اختبارات اللغة الإنكليزية إذا أردن البقاء في بريطانيا.

وتركز متابعة صحيفة «تايمز» في هذا الصدد على الانتقادات التي وجّهت إلى رئيس الوزراء البريطاني، لاسيما في أوساط الجالية المسلمة.

البناء

ترحيب عالمي برفع العقوبات عن إيران

يقابله قلق سعودي - صهيوني

ما إن أُعلن عن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، حتى سارعت دول غربية عدّة إلى الترحيب بهذا القرار، لا بل إلى إنعاش اتفاقيات اقتصادية بينها وبين طهران. بينما انبرت «مملكة الرمال» متماشية مع الكيان الصهيوني الغاصب، إلى إدانة هذا القرار وإبداء «القلق» إزاءه.

في هذا الصدد، نشرت صحيفة «إنديبننت» البريطانية مقالاً اعتبر أنّ رفع العقوبات يمثل خطوة إيجابية في المنطقة. ونقلت عن مراسلها في روما، قوله إن إيران لم تُصع أيّ وقت في إعادة دخولها إلى النظام المالي العالمي ورفع العقوبات عنها، إذ عقدت صفقات جاهزة الآن مع شركات فرنسية وألمانية. فضلاً عن مسارعة الرئيس الإيراني للقيام بجولة أوروبية هي الأولى منذ رفع العقوبات عن بلاده الأمر الذي مكن إيران من استعادة علاقاتها التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة. ويقول المراسل إن إيران عقدت صفقة تقدر قيمتها بعشرة مليارات دولار على الأرض ويواصل تصعيد هجماته الفتاكة.

وتقول الصحيفة إن هذه الانتقادات جاءت بعدما كشف عن أن كاميرون قام عام 2011 بقطع تمويل صفوف تعليم اللغة الإنكليزية الأساسية، وكان ذلك جزءاً من تخفيضات واسعة بلغت 160 مليون جنيه استرليني من ميزانية تعليم اللغة الإنكليزية للمهاجرين في السنوات الأخيرة.

«تايمز»: انتصار «أوبيك»



بعدها بدت استراتيجيتها مبررة

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية تقريراً قالت فيه إن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» كانت على وشك أن تعلن انتصارها الليلة الماضية على منافسيها في أميركا الشمالية بعدما بدت استراتيجيتها في الضغط على صناعة إنتاج النفط الصخري عبر أفراق الأسواق بالنفط مبررة.

ويقول التقرير إن تجمع دول المصدرة للنفط يقول إن انخفاض الأسعار سيحجر المنافسين على خفض الإنتاج في نهاية هذه السنة، وسيضرب بذلك المتجنون في أميركا وكندا على وجه الخصوص.

ويضيف التقرير أن «أوبيك»، بقيادة السعودية، حافظت على مستويات الإنتاج حتى مع انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة 70 في المئة عنها في عام 2014، وقالت «أوبيك» في أول تقرير شهري لها هذه السنة إن سياستها بدأت تؤتي ثمارها.

ويقول محللون إن السعودية وحلفاءها في «أوبيك» يهدفون التأثير على منحنى النفط الصخري خلال سنتين سيحجلون من الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط والغاز في العالم خلال سنتين قلبية.

ويشير التقرير إلى أن التخفيضات في الإنتاج ستأتي من الولايات المتحدة، كما تؤكد دراسة من شركة «وود ماكينزي» أن نحو 68 من المشاريع الكبرى، تمثل ما مجموعها 380 مليار دولار من الاستثمارات قد أُجّلت أو ألغيت. وبحلول عام 2025 سيعدال ذلك 2.9 مليون برميل من النفط يوميا، أي 3 في المئة من الطلب على الطاقة في الوقت الراهن.

ويقلق تقرير صحيفة «ديلي تلغراف» عن تقرير «أوبيك» الشهري أن تجهيز النفط من دول خارج «أوبيك» سينخفض بنسبة 660 ألف برميل يوميا هذه السنة، فوق مستوى التقديرات السابقة التي كانت تشير إلى 270 ألف برميل يوميا فقط.

ويضيف التقرير أن الإنتاج النفطي خارج «أوبيك» كان قد نما بشكل غير متوقع في عام 2015 ليصل إلى 1.23 مليون برميل يوميا. وأن كندا وروسيا مثل الولايات المتحدة أنتجت مرونة في مواجهة 18 شهرا من انهيار الأسعار إلى أسوأ مستوى لها في فترة ما بعد الحرب.

ويشير التقرير إلى انخفاض أسعار النفط الخام إلى أقل من 28 دولاراً للبرميل يوم يوم أنه وهو أدنى مستوى منذ أيلول عام 2003، مع عودة إيران إلى الأسواق النفطية العالمية.



«نيويورك تايمز»: واشنطن تتواصل مع فصائل ليبية

لقتال تنظيم «داعش»

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية إن الولايات المتحدة تتوّد إلى بعض الميليشيات المسلحة «غير الموثوق بها» في ليبيا لمساعدتها في حربها ضد تنظيم «داعش»، في ذلك البلد الواقع في شمال القارة الأفريقية.

وأوضحت الصحيفة أن المسؤولين في مجال مكافحة الإرهاب يعتبرون الفرع الليبي أخطر فروع تنظيم «داعش»، ذلك لأنه يتمدّد على الأرض ويواصل تصعيد هجماته الفتاكة.

وقد اضطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون إزاء هذا التقدّم لخطب ودّ جماعات «ليست محل ثقة» من بين تشكيلية من الميليشيات الليبية التي تظلّ «غير مسؤولة وفقيرة والتنظيم ومقسمة جهويا وقبليا».

وأوردت الصحيفة في تقرير من طرابلس أن قوة خاصة من الجيش الأميركي كانت قد حطت الرحال في قاعدة «الوطية» الجوية في ليبيا حيث تتركز إحدى الميليشيات «الحليفية». وبدلاً من أن تحظى تلك القوة باستقبال حار كما كانت تتوقع، توّجدها مسلحون من مليشيا أخرى باعتقال أفرادها ما أزعّم الأميركيين على الرحيل.

وأشارت الصحيفة إلى أن تلك الحادثة التي وقعت يوم 14 كانون الأول الماضي سلطت الضوء على المصاعب التي تواجهها إدارة الرئيس باراك أوباما في بحثها عن جمعات مسلحة يمكنها أن تلعب دور قوة برية ضد فرع تنظيم «داعش» الذي تتوسع سلطته بإطراف في ذلك البلد.

ويحمل ذلك البحث في طيّاته - كما ترى «نيويورك تايمز» - محاذير بعينها لإدارة أوباما التي اعتمدت من قبل على ميليشيات محلية لحماية مجتمعها الدبلوماسي في مدينة بنغازي في شمال شرق ليبيا. غير أن تلك الميليشيات أخفقت في توفير الحماية اللازمة عندما داهم مسلحون المجمع في أيلول 2012، في هجوم أودى بحياة السفير كريستوفر ستيفنس وثلاثة أميركيين آخرين.

ويحذر محللون أيضاً من أن أيّ جهود أجنبية لتمكين «قوات بالوكالة قائمة بذاتها»، من شأنها إذكاء أوار خصومات جديدة في وقت تسعى الأمم المتحدة إلى جمع الفصائل الليبية المتناحرة بعد سنوات من الحرب الأهلية التي أعقبت الإطاحة بالمعقد عمر القذافي في 2011.

وفي هذا الصدد تقول صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية: أساس اهتمام الغرب بالمنطقة لا يكمن في إنقاذ ليبيا مع افتراض إمكانية إقامة «دولة الخلافة»، بل في التأكد من أن البلاد لن تصبح ملاذاً لجهادين يملكون حرية الاستيلاء على إيرادات النفط والتموّض على نحو خطير في سواحل البحر الأبيض المتوسط.

وتضيف «وول ستريت جورنال» أن تنظيم «داعش» يسيطر الآن على شريط ساحلي طويل يمتد من العاصمة طرابلس في الغرب إلى بنغازي في الشرق، وهي مساحة من الأرض تقيد التنظيم في الدعاية والأدعاء بأنه أقام «دولة الخلافة» في ليبيا.

وتعصي الصحيفة إلى القول إن حملة جوية لحلف الناتو، تصاحبها إذا دعت الضرورة قوات جوية محدودة، لتدمير تنظيم «داعش» في ليبيا من شأنها أن تعثرت رسالة قيمة مفادها أن الغرب لن يتسامح إزاء تهديد من هذا القبيل على مقربة من شواطئه.

كما أن من شأن تلك الرسالة أن تمنح الفصائل الليبية دافعا أكثر للمصالحة، ثم إنها في كل الأحوال ستجعل من العالم أكثر أمناً، طبقاً للمصلحة.

ترجمات



صحافة عبريّة

غلانث يدعو

إلى طرد عائلة دعيس إلى سورية

دعا وزير البناء في الحكومة «الإسرائيلية» يوفاف غلانث، إلى الحكم بعقوبات شديدة على الفتى الفلسطيني مراد دعيس (16 عاماً) الذي اتهمه السلطات «الإسرائيلية» بتنفيذ عملية «عنتيل» وقتل مستوطنة قبل يومين، وطرد عائلته إلى سورية.

وقال غلانث عبر «الإذاعة الإسرائيلية العامة»، صباح أمس الثلاثاء، انه يجب محاسبة عائلة دعيس حتى يكون ذلك رادعا للفلسطينيين.

شتاينتزر زار أبو ظبي سراً

كشفت «القناة العبرية الثانية» أنّ وزير الطاقة «الإسرائيلي» يوفال شتاينتزر زار أبو ظبي سراً تحت حراسة أمنية مشدّدة. وأجرى الوزير سلسلة لقاءات مع جهات مسؤولة وفاعلة في أبو ظبي لبحث المصالح المشتركة بين البلدين والقضايا التي تهمها.

ووفقا لمصدر القناة، فإن أبو ظبي مثل الدول العربية «المعتدلة» الأخرى التي تريد أن تبقى على مصالح جيدة مع «إسرائيل»، ولها مصالح مشتركة مع «إسرائيل» ضدّ إيران وتنظيم «داعش»، وأن «إسرائيل» تريد أن تتعاون مع تلك الدول وترغب بفتح مكاتب تمثيلية لها فيها.

وأشارت القناة إلى أنّ شتاينتزر شارك في مؤتمر الطاقة الذي عقد في الإمارات، مشيرة إلى أن مكتب الوزير رفض التعليق على التفاصيل.

نتنياهو هو يحرّض

ضدّ المدارس الفلسطينية

عرض رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتينياهو على وزيرتي خارجية رواندا والهند خلال اجتماع عقده مع كل منهما في القدس، شريط فيديو لما زعم أنه «مظاهر التحريض والكرامية» في المدارس الفلسطينية.

وآدعى نتينياهو وفق ما نقلت عنه «الإذاعة الإسرائيلية العامة»، إن هذه المظاهر هي التي تتسبب في عمليات قتل فظيعة مثل عملية قتل مستوطنة طعنا في جنوب الخليل منذ يومين وإصابة مستوطنة قرب بيت لحم. ودعا نتينياهو الجميع بما في ذلك كتل المعارضة ووسائل الإعلام إلى عدم الاكتفاء بشجب مثل هذه العمليات، إنما شجب مظاهر التحريض واسعة النطاق.

الملك السعودي

يستعرض العضلات في المنطقة

كتب إيلي فودة في صحيفته «هآرتس» العبرية: اعتبر إعدام رجل الدين الشيعي الإيراني ي في السعودية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في أعقاب الاعتدلة على السفارة في طهران، تعبيراً عن السياسة الخارجية السعودية الجديدة، الأكثر عدوانية من أي وقت مضى، والتي بدأت مع صعود الملك الجديد سلمان إلى الحكم في كانون الثاني 2015. ولكن في حقيقة الأمر، فإن الجديد -الانتقال من الدبلوماسية السابعة إلى الإجماع في العالم العربي وفي الشرق الأوسط إلى سياسة صدام مع الخصوم السياسيين والأيديولوجيين، ليس جديداً. فبدايته جاءت فور نشوب ال«ربيع العربي» في كانون الثاني 2011.

لقد ماتت السياسة الخارجية السعودية التقليدية إلى الاعتماد على قوة عظمي غربية -بريطانيا في البداية، والولايات المتحدة بعد ذلك - لتلبية الاحتياجات الأمنية التابعة من الحدود الطويلة والسائية، والتي تخلق مصاعب في الدفاع عن حقول النفط. وبالتالي سعت السعودية إلى الحفاظ على موقعها الإقليمي منعاً للهزّات في سوق النفط. ولهذا الغرض عملت المملكة أساساً بوسائل دبلوماسية ومالية.

هذا هو السبب الذي جعل المملكة تبادر مرتين لخطة سلام لحل النزاع «الإسرائيلي» - العربي (مبادرة فهد في 1981، ومبادرة عبد الله في 2002، التي أصبحت مبادرة السلام العربية)، رغم أن النزاع بعيد عن حدودها. لقد سمحت قرارات السعودية الاقتصادية بعد الانفجار النفطي في السبعينات بأن تتحدّى الهيمنة في العالم العربي، لا سيما في أعقاب الفراغ الذي نشأ مع طرد مصر من الجامعة العربية بعد اتفاق السلام مع «إسرائيل» في 1979.

غير أن الإجتياح الأميركي للعراق في 2003، و«الربيع العربي» إلى تغيير في السياسة. فمن جهة، صعود الشيعة إلى الحكم في العراق - وهي طائفة لا تعتبر شرعية في نظر الطائفة السنيّة الوهابية الحاكمة في الرياض - والحرب الدنيّة بين السنة والشيعة فيها، ما أدى إلى نشوء تنظيمات سنية متطرفة ك«داعش»، تتعدّى الدولة السعودية التي تحكمها الشيعة الإسلامية. ومن جهة أخرى، هذت ثورة «الربيع العربي» في الدول العربية المجاورة شرعية الأسرة المالكة السعودية. ورا على ذلك، لم تسك فقط أموال كثيرة لشراء تأييد السكان المحليين للسلالة الحاكمة، بل أن الثورة الصغيرة في جزيرة البحرين المجاورة - التي عرضت للخطر هناك حكم الأقلية السنية - أدّت إلى تدخل عسكري سعودي في صورة منظمة دول الخليج.

لقد كانت هذه المرة الأولى منذ التدخل في اليمن في الستينات، التي تعمل فيها قوة سعودية قوية مع الحدود. فالتدخل في البحرين، تحت حكم عبد الله مثل بداية التدخل السعودي في الساحة العربية: ففي الساحات الدامية الثالثة الأخرى، ليبيا، سورية واليمن وجدت المملكة نفسها في حالة تدخل سياسي وعسكري.

في الساحة السورية بذات السعودية تسلح قوات المعارضة للأسد، انطلاقاً من الرغبة في إضعاف إيران ، التي تعتبر تهديداً أيديولوجيا (بسبب نشر الشيعة) وعسكرياً إستراتيجياً. وفرعها الشيعي حزب الله. ولكن التدخل السعودي الأكثر بروزاً هو في اليمن. فقاعدة، ترى السعودية في شبه الجزيرة العربية مجال نفوذها، وهي تسعى إلى مكاته السيطرة أو الهيمنة في هذه المنطقة. ومع ذلك، تحدث عدة جهات في ساحة الخليج بطرق مختلفة السيطرة السعودية. فمثلاً، إقامة شبكة «الجزيرة» من جانب قطر، ونشاط الحوثيين - من أبناء الزيدية الشيعية المدعومة من إيران في اليمن -اعتبر في الرياض خطاً تدخل فلط في شؤون شبه الجزيرة. بمقاومة عدّة، حلت إيران 2015 مع مصر 1962، التي ساعدت النظام الجمهور في اليمن ضد النظام الملكي، المدعوم من السعودية. أما الآن، فقد شهدت القيادة السعودية بأنها ملزمة بأن تبادر إلى خطوة عسكرية كي تبعد النظام السابق ليعيد ربه منصور هادي إلى سابق عهده. ولكن ما الهدف المركزي للتدخل السعودي الشنط؟ يخجل أن الدافع الأساس ليس الرغبة في تحقيق هيمنة اقليمية بل إعادة النظام الاقليمي إلى سابق عهده قدر الامكان.

وبتعبير آخر، فإن الهدف حماية مصالح السعودية في شبه الجزيرة العربية وفي المنطقة والحفاظ عليها، لا توسيعها. وهكذا، فإن المملكة تبت للولايات المتحدة أيضاً، وخلافاً لصورتها حتى الآن- أنها ليست متزحمة من ورق»، بل لديها قدرات تسمح لها بأن تكون مثابة شرطيّ الخليج، مثل الدور الذي أدّته إيران في السبعينات خلال حكم الشاه.